بشأن الإيداعات المالية والتحويلات المصرفية أيا كانت داخلية أو خارجية

صالح المطيري : تشكيل لجنة تحقيق برلماني للنأي بأعضاء مجلس الأمة عن الشبهات

لا يخفى عليكم ما حصل في جلسة القسم ومع الأسف نعتقد أن مشكلتنا الرئيسة هي «علة داخلية»

أعلن النائب د. صالح المطيري عن تقدمه بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، وبحزمة من الأسئلة البرلمانية، بهدف تعزيز النزاهة والشفافية والنأي بمجلس الأمة وأعضائه عن الشبهات.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة : «لا يخفى عليكم ما حصل في جلسة القسم، وللأسف نعتقد أن مشكلتنا الرئيسة هي علة داخلية ومن أجل التشخيص تقدمت بمجموعة من الأسئلة البرلمانية وطلب تشكيل لجان تحقيق».

وأوضح أنه حرصا منه على النأي بمجلس الأمة وأعضائه عن الشبهات، وتعزيزا لمبدأ الشفافية والنزاهة طلب تشكيل لجنة تحقيق عن الإيداعات المالية والتحويلات المصرفية أيا كانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى التحقيق عن الأراضي والقسائم السكنية والاستثمارية والصناعية والتراخيص الصناعية والتجارية والطبية لأعضاء مجلس الأمة وأقاربهم من الدرجة الأولى منذ بداية هذا المجلس.

أضاف أنه تقدم في هذا الصدد بأسئلة برلمانية عن القسائم الصناعية والمصانع الممنوحة وكذلك الحيازات الزراعية وكل التراخيص الممنوحة لإنشاء مستشفيات، مبينا أن هذه الأسئلة ستكون نواة للإجابة عنها في لجان التحقيق.

كما أعلن عن تقدمه بسؤال عن عدد الأشخاص الذين تم نقلهم لمجلس الأمة أو ندبهم أو تعيينهم أو التعاقد معهم منذ بداية المجلس بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠.

وقال: «هذه الأسئلة تهدف إلى تشخيص جزء من المشكلة والنأي بالمجلس وأعضائه عن أي شبهات وسنتابع الأجوبة وتشكيل هذه اللجان وسنكون على قدر من الشفافية مع من انتخبنا ومع الشعب الكويتي».

من جهة أخرى كشف المطيري عن تقدمه ومجموعة من النواب، بطلب لتكليف لجنة حقوق الإنسان بتشكيل لجنة للتحقيق بما ورد في تقرير وزارة الخارجية الامريكية في شأن جوازات السفر وفقا للمادة ١٧ المخصصة لفئة البدون.

صالح المطيري

طلبنا تكليف لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق بما ورد في تقرير «الخارجية» الامريكية بشأن جوازات سفر «البدون»

وجهت أسئلة لعدد من الوزراء عن القسائم الصناعية والمصانع الممنوحة والحيازات الزراعية وتراخيص إنشاء مستشفيات

وشدد على أهمية أن ترد الإجابات عن الأسئلة البرلمانية خلال أسبوعين، مؤكدا أنه سيتابع الأجوبة.

وقال «من المهم جدا أن يعلم الوزراء أننا سنكون أداة رقابية وتشريعية وسنراقب أداء الوزراء ونحاسبهم إذا كان هناك خلل، وبعض هذه الأسئلة قد تكون فقط للتنبيه عن مكامن خلل بوزاراتكم ولذلك أطالب بأن تكون الأجوبة غير مضللة وبشفافية».

وفي قضية أخرى قال المطيري « لقد نمى إلى علمي معلومات نأمل أن تكون غير صحيحة عن منع أحد الإعلاميين من دخول مجلس الأمة»، مضيفا أنه توجه بأسئلة مباشرة إلى رئيس مجلس الأمة عن مدى صحة هذا الخبر وأسبابه.

أكد حصوله على حكم نهائي بالترشح

الداهوم يطعن أمام «التمييز» مطالبا بانعدام حكم «الدستورية»

الداهوم يطعن أمام «التمييز»

تقدم النائب المبطل العضوية د.بدر الداهوم، بطعن أمام محكمة التمييز يطالب فيه بانعدام حكم المحكمة الدستورية القاضي ببطلان عضويته،مؤكدا حصوله على حكم نهائي بالترشح.

وقال دفاع الداهوم المحامي علي الصابري في تصريحات صحفية «إن المحكمة الدستورية هي جهة قضائية وليست سلطة قضائية، وبالتالي لجأنا إلى السلطة القضائية للفصل، حيث أن أعلى المحاكم وهي «التمييز» أصدرت حكماً لصالح موكلنا الداهوم وسمحت له بالترشح، لكن المحكمة الدستورية أبطلت عضويته، ونطالب اليوم الفصل بين الحكمين».وأضاف قائلا: «تم تقديم صحيفة طعن أمام محكمة التمييز استناداً لنص المادة 152 الفقرة الثانية من قانون المرافعات، وذلك بسبب إهدار حجية الأمر المقضي التي تسمو على النظام العام، فالمشرع اعتبر تناقض الأحكام هو الخطر الأكبر الذي يعصف بالعدالة ويمحق الثقة العامة».

عبدالكريم الكندري يسأل وزير التربية عن استقالات المعلمين الوافدين

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا لوزير التربية د. علي المضف نصه التالي:نشرت إحدى الصحف المحلية خبرا بعنوان «استقالات يومية مفاجئة للمعلمين الوافدين» وجاء بالخبر "تستقبل المناطق التعليمية وبشكل يومي العديد من كتب الاستقالات التي يتقدم المعلمون الوافدون في مختلف التخصصات بشكل مفاجئ، الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن السبب الذي دفع المعلمين إلى اتخاذ مثل هذا القرار في الظروف الحالية، وكشفت مصادر تربوية مطلعة عن أن المناطق التعليمية تتلقى بشكل يومي كتب الاستقالات التي وصلت إلى ما يقارب ألف استقالة لمعلم ومعلمة، مشيرة إلى أن ذلك أقلق القيادات التربوية خصوصا أن الظروف الحالية التي تمر بها الوزارة والعملية التعليمية بشكل عام استثنائية، وبينت المصادر أن الاستقالات لم تذيل بأي أسباب تذكر، وأضافت أن تعليمات صدرت للمناطق التعليمية بحصر الأعداد المستقيلة وإرسالها للوزارة، موضحة أن ما يحصل من استقالات إضافة الى وجود معلمين عالقين أمر يقلق "لتربية» كثيرا"، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

عبدالكريم الكندري

1- ما مدى صحة المعلومات التي تفيد بتقديم عدد كبير من المعلمين المتعاقد معهم لاستقالاتهم من وظائفهم؟ إذا كان ذلك صحيحا، فكم بلغ عدد المستقيلين؟ وهل هناك أسباب معلنة لذلك؟

2- ما الإجراءات التي ستتخذها الوزارة حيال ذلك؟ وكيف ستقوم بسد العجز في عدد المعلمين؟

3- ما نسبة إحلال العناصر الوطنية بدلا من الأجانب في الوزارة؟ وما خططها للتكويت الشامل؟

4- هل من الحلول المقترحة لهذه الأزمة -إن صحت- فتح باب التعيين للكويتيين وأبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية؟

طالبت وزير المالية بتزويدي بالتقديرات الدقيقة لتوجيه الأموال لصالح المواطن وليس التاجر

خالد العتيبي : كلفة «تأجيل الأقساط» قريبة من إسقاط فوائد القروض أو إلغاء مديونية 6 أشهر

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا إلى وزير المالية، طالبه فيه بتزويده بالكلفة المالية لقانون تأجيل أقساط القروض لستة أشهر الذي أقره مجلس الأمة في جلسته الأخيرة الثلاثاء الماضي.

وقال العتيبي إنه وعلى الرغم من ضبابية كلفة القانون لكن ووفقا لإعلان مصدر حكومي رفض ذكر اسمه قبل إقرار القانون، إن التكلفة الإجمالية للتأجيل ستبلغ ما يقرب من 1.4 مليار دولار.

أضاف : «هذا المبلغ يؤكد أن كلفة إسقاط ستة أشهر من مديونيات المواطنين من القروض الاستهلاكية والمقسطة أو اسقاط فوائد البنوك عن قروض المواطنين تقترب من كلفة تأجيل الأقساط لستة أشهر مع وجود فارق أن الاستفادة المالية ستعود على المواطنين وليس مالكي البنوك وشركات الاستثمار والتمويل».

وطلب العتيبي في سؤاله تزويده بمعلومات عن الكلفة المالية لإسقاط قروض المواطنين بشكل عام، وكذلك كلفة إسقاط فوائد قروض المواطنين، وكلفة إسقاط ستة أشهر من مديونية قروض المواطنين الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية، وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

وأكد أنه في حال كانت الكلفة المالية قريبة من كلفة إسقاط فوائد القروض، أو إسقاط ستة أشهر من المديونية، سنطالب بتوجيه هذه الأموال لخيارات أخرى، وبالطبع إسقاط جزء من المديونية أو إسقاط فوائدها اهم بكثير من تأجيل المديونية لستة أشهر.

خالد العتيبي

مطيع يسأل وزير الصحة عن مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن خطة الوزارة لتجنب نقص مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها العالم في ظل جائحة كورونا .

ونص السؤال على ما يلي:

تعاني كثير من المستشفيات والمراكز الصحية من نقص مستمر لبعض الأدوية والمستلزمات الطبية المهمة ما تسبب في تكرار شكاوى المرضى والمراجعين وأثار بدوره العديد من التساؤلات حول مدى توافر المخزون الطبي الكافي من الأدوية والمستلزمات الطبية لدى مستودعات وزارة الصحة الطبية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تُزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها:

1- هل لدى وزارة الصحة مخزون كاف من الأدوية والمستلزمات الطبية قادرة على تغطية احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الفترة الزمنية التي يمكن أن يغطي فيها مخزون وزارة الصحة الحالي حاجات المستشفيات والمراكز الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية؟ يرجى تزويدي بكشف بالمخزون الطبي من الأدوية والمستلزمات الطبية ومعدلات الاستهلاك السنوي.

2- ما خطة الوزارة لتجنب نقص مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها العالم في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) التي تسببت في الإقبال العالمي المتزايد على الأدوية المستلزمات الطبية وقد تتسبب في تأخير أو تعطيل عمليات شحنها ونقلها وتوريدها؟

3- ما سبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المستشفيات العامة والتخصصية والمراكز الصحية؟

4- هل تتسبب الدورة المستندية في تأخير حصول المستشفيات والمراكز الصحية على كفايتها من الأدوية والمستلزمات الطبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما إجراءات الوزارة تجاه ذلك؟ يرجى تزويدي ببيان الدورة المستندية التي تتطلبها المستشفيات والمراكز الصحية للحصول على كفايتها من الأدوية والمستلزمات الطبية.

5- هل يوجد لدى الوزارة جهاز رقابي يُزود الوزير والمسؤولين بتقارير دورية عن مدى توافر الأدوية والمستلزمات الطبية وكفاية مخزون الوزارة منها لتغطية احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة؟ يرجى تزويدي بصور ضوئية لهذه التقارير.

أحمد مطيع

أكد تضرر كثير من أبنائنا الدارسين بالخارج من «الإجراءات غير المدروسة والمتناقضة»

العرو لوزير التعليم العالي : ما معايير اعتماد الجامعات الأجنبية ؟

وجه النائب مبارك العرو سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس، عن معايير اعتماد الجامعات الأجنبية للدراسة فيها.

ونص السؤال على ما يلي: «بخصوص تضرر كثير من أبنائنا الطلبة الدارسين في الخارج من القرارات غير المدروسة والمتناقضة التي أصدرتها وزارة التعليم العالي خلال السنوات العشر الماضية وبداية من العام 2010 تحديدا، إذ اعتمدت الوزارة عددا من الجامعات الأجنبية للدراسة بها، ثم أصدرت قرارات لاحقة بإلغاء الدراسة فيها، ما نتج عنه تشريد الطلبة الدارسين فيها، وعدم اعتماد الشهادات التي حصلوا عليها ومن هذه الجامعات على سبيل المثال الجامعة الأميركية في (أثينا) على أساس أنها عبارة عن كشك لبيع الشهادات الدراسية».

هل صدرت القرارات في هذا الشأن عبر لجان اطلعت على المناهج الدراسية والمباني وظروف كل جامعة على حدة؟

«كما لوحظ أنه منذ شهر يونيو عام 2020 أصدرت وزارة التعليم العالي قرارات عدة في شأن اعتماد العديد من الجامعات الأجنبية للدراسة فيها، واستمر إصدارها تلك القرارات حتى فبراير 2021»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

1- ما معايير اعتماد الجامعات الأجنبية للدراسة فيها؟ وهل اعتماد الدراسة في تلك الجامعات وفقا لقرارات فردية أم من خلال لجان معدة ومشكلة لذلك؟

2- هل القرارات الصادرة باعتماد الدراسة في جامعات الدول الأجنبية التالية: (بلجيكا والنرويج والنمسا والدنمارك ولوكسمبورج والمملكة المتحدة وكندا وماليزيا) وكذلك القرارات الصادرة في الفترة من 1/6/ 2020 حتى 20/ 2/ 2021 تمت من خلال لجان اطلعت على المناهج الدراسية والمباني لتلك الجامعات وظروف كل جامعة على حدة بشكل تام ناف للجهالة؟ إذا كانت الإجابةً الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تقارير اللجان عن كل جامعة اعتمدت الدراسة فيها خلال الفترة المذكورة سالفا.

3- هل توجد جامعات أخرى أوقفت الدراسة فيها للأسباب نفسها التي ألغيت بها الدراسة في الجامعة الأميركية في (أثينا) اليونان؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسماء تلك الجامعات.

مبارك العرو